

أختبار أثر ممارسات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر
**Examining the Impact of Corporate Governance Practices on
Corporate Social Responsibility
An Empirical Study on Egyptian Banks**

دكتور/ حسن محمد محمد حافظ - أستاذ إدارة الأعمال المساعد

كلية إدارة الأعمال - جامعة الأهرام الكندية

drhassanhafez@yahoo.com

دكتورة/ داليا عزت أمين محمد - مدرس المحاسبة

Dalia.mohamed@acu.edu.eg

كلية إدارة الأعمال - جامعة الأهرام الكندية

ملخص البحث

لا يوجد في المكتبة العربية إلى الآن أى بحث تناول أثر العلاقة بين ممارسات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر. وتحاول تلك الورقة البحثية أن تسد تلك الفجوة من خلال التركيز بشكل خاص على دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة على جودة إفصاح المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية العاملة في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٤، مع

إتخاذ حجم وعمر البنك كمتغيرات حاکمة Control Variables

أظهرت نتائج البحث بأن إستقلالية مجلس الإدارة وحجمه، وهما عادة متغيران مرتبطان بحماية مصالح المساهمين. يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بإفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذا يشير بأن مجالس الإدارة الأكثر إستقلالية والأكبر حجماً تمارس آليات الحوكمة بشكل أفضل مما يعزز مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. على عكس توقعاتنا، تؤثر ازدواجية الرئيس التنفيذي إيجابياً أيضاً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. فمن منظور نظرية الوكالة الرؤساء التنفيذيين ذوي النفوذ يعززون الشفافية بشأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك لمصلحتهم الخاصة. مما يجعل الرؤساء

التنفيذيين ذوي النفوذ يتعرضون لضغوط خاصة لتهئية مخاوف أصحاب المصلحة من احتمال إساءة استخدام نفوذهم من خلال توفير مستوى عالٍ من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد يكون أيضاً مؤشراً على تجنب الإدارة للمخاطرة أو مخاوف المديرين بشأن سمعتهم الشخصية.

أيضاً كشفت نتائج البحث عن فعالية لجنة المراجعة وحجم الشركة حيث يرتبطان ارتباطاً إيجابياً ذو دلالة معنوية بدرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ونشير هنا إلى جهود الهيئة العامة للرقابة المالية على سوق رأس المال في مصر لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال إصدار مؤشرا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية. كما تشير النتائج إلى أن إشراك لجنة المراجعة من خلال فعاليتها في الإشراف على التقارير المالية للشركة يمكن أن يؤدي إلى اهتمام أكبر بالأنشطة الاجتماعية للشركات، وبالتالي الإفصاح في التقارير السنوية. ومع ذلك، فقد وثق نموذج الانحدار بأن متغيرات الجراسة أستطاعت أن تفسر درجة الإفصاح في المسؤولية الاجتماعية R^2 بنسبة ٢١.٤%، مما يشير إلى أن ما يقرب من ٨٠% من العوامل الأخرى التي لم يرصدها نموذج التحليل الإحصائي تؤثر على درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك العاملة في مصر.

الكلمات الرئيسية: ممارسات حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، البنوك العاملة في مصر.

Abstract:

To date, there is no research in the Arab literature that addresses the impact of corporate governance practices on the social responsibility disclosure of banks operating in Egypt. This research paper attempts to fill this gap by focusing specifically on the role of boards of directors and audit committees on the quality of social responsibility disclosure of commercial banks

operating in Egypt after the January 2011 revolution, during the period from 2012 to 2024, using bank size and age as control variables.

The research results showed that board independence and board size, two variables typically associated with protecting shareholder interests, are positively related to CSR disclosure. This suggests that more independent and larger boards of directors practice better governance mechanisms, which enhances the interests of shareholders and other stakeholders. Contrary to our expectations, CEO duality also positively affects CSR disclosure.

From an agency theory perspective, powerful CEOs promote transparency regarding banks' social responsibility activities for their own benefit. This places influential CEOs under particular pressure to allay stakeholders' concerns about potential abuse of their influence by providing a high level of CSR disclosure. This may also be an indicator of management's risk aversion or concerns about their personal reputation. The research findings also revealed that the effectiveness of the audit committee and the size of the company are significantly positively associated with the degree of CSR disclosure. We note here the efforts of the Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA) to promote the concept of social responsibility by issuing an index for CSR disclosure in annual reports. The results also indicate that the involvement of the audit committee, through its effectiveness in

overseeing the company's financial reporting, can lead to greater interest in corporate social activities and, consequently, disclosure in annual reports. However, the regression model documented that the audit committee variables were able to explain the degree of CSR disclosure (R^2) by 21.4%, indicating that nearly 80% of the other factors not captured by the statistical analysis model influence the degree of CSR disclosure in banks operating in Egypt.

Keywords: Corporate governance practices, corporate social responsibility, banks operating in Egypt.

١. مقدمة

أثرت الفضائح التي تمت خلال الثلاثون سنة الأخيرة بسبب تجاوزات الفساد ومن أهمها فضيحة إنرون من أبرز الفضائح المالية، سلبيًا على إدارة الشركات لأموالها حيث كلفت تلك الفضائح المساهمين مليارات الدولارات. ونتيجةً لذلك، ومع نمو المنافسة والنشاط الاستثماري، أصبح المساهمين بحاجة إلى تقييم أداء الشركات المختلفة، استنادًا إلى معايير عادلة من الإفصاح الكامل والشفافية في إدارة الأموال قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية (Choudhury, T, Mukherjee, K. and Singh, V., 2019). فنجد أنه من الضروري أن يتم إدارة المؤسسات المالية بدرجة عالية من الشفافية والمصادقية لضمان الحد من الفساد، بما يضمن ازدهار الاقتصاد ونموه. ونظرًا لضعف آليات الحكومة في الأسواق الناشئة Emerging Markets ومنها مصر، نجد حوكمة الشركات تلعب دورًا أساسيًا في فعالية الأسواق المالية من حيث التوزيع العادل للموارد المالية. لذلك أصبح من الضروري لأي مؤسسة تطبيق ممارسات حوكمة بدرجة من الفعالية والكفاءة.

وقد كانت أزمة الرهن العقاري ببورصة الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من أزمات ائتمانية السبب المحوري في حدوث الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من

عام ٢٠١٨ وإلى عام ٢٠٢١ وتعرضت البنوك كنتيجة لتلك الأزمات لضغوط متزايدة بغرض تبني منظور أكثر استدامة لمصالح مستثمريها ، مع الاعتراف والاستجابة بالتزاماتها تجاه المجتمع (Matten 2016; Money and Schepers 2021; Gill 2017; Grove et al. 2021) ونظرًا للآثار الخارجية السلبية التي يمكن أن تسببها البنوك سيئة الإدارة والرقابة من خلال إنعدام الثبات المالي، فإن الإقرار بأهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أمر في غاية الأهمية ليس فقط لتقييم المخاطر من قبل المستثمرين والعملاء، ولكن حتى تتواءم أنشطة المؤسسات المالية مع القواعد الإجرائية والتنظيمية مع تعزيز درجة مصداقية العملاء في النظام المالي بوجه عام.

وتشير الدراسات السابقة بأن تقارير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر إيجابًا على تصورات أصحاب المصلحة لأداء البنك وقيمها العادلة وجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي يؤثر ذلك على ربحية البنوك وتكلفة رأس المال والسعر السوقي للسهم (Gray et al. 1995b; Simpson and Kohers 2012; Scholtens 2018; Godfrey et al. 2019; Salama et al. 2011; Ghoul 2012; Lourenco et al. 2011; Cormier et al. 2011; et al. 2011). علاوة على ذلك، فإن التقارير الشاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تُساعد في الإشراف والرقابة على المديرين. لذا، يُتوقع من مجالس الإدارة الفعالة تعزيز تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (Jamali et al. 2018). الأ أن هناك ندرة في الأبحاث المتعلقة بتأثير ممارسات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تركز الأبحاث الحالية بشكل رئيسي على تأثير لجان المسؤولية الاجتماعية للشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Gill 2008; Spitzack 2019; Kolk and Pinkse 2020; Li et al. 2020)، وتُهمَل الأبحاث إلى حد كبير دراسة أثر الخصائص الرئيسية لمجلس الإدارة على الإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. بما أن مجلس الإدارة مسؤول عن تطوير استراتيجيات الأعمال المستدامة والإشراف على الاستخدام الأمثل

لأصول البنوك، فإن المجلس هو الذي يتخذ القرارات الحاسمة المتعلقة بسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

لذا نجد إهتمام مؤسسات الأعمال في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد التقارير عنها، ليس فقط بغرض تهدئة المخاوف الأخلاقية الشخصية للمديرين (Porter and Kramer. 2016; Hennigfeld et al. 2016) ، بل للاعتراف بالمخاوف المجتمعية والحفاظ على علاقات إيجابية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تحسين إستدامة الأعمال، فمن المتوقع أن تمتاز هياكل مجالس الإدارة لمؤسسات الأعمال بكونها أكثر فعالية وحرص بشكل خاص على توفير المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وبناءً على ذلك، قد تكون سمات حوكمة الشركات الفعالة، مثل سمات مجلس الإدارة، والتي صُممت في الأصل بشكل رئيسي لحماية مصالح المساهمين (Fama 1980; Hermalin and Weisbach 1998, 2013)، والعمل على تشجيع الإدارة الرشيدة بما يعود بالنفع على أصحاب المصالح

Stockholders Interest

أن فهم العلاقة ما بين ممارسات حوكمة الشركات من خلال التعرف على خصائص مجلس الإدارة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات أمراً بالغ الأهمية للبنوك، نظراً لآثارها الخارجية السلبية الكبيرة المحتملة على المجتمع. منذ أزمة الائتمان في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، أصبحت تصورات أصحاب المصلحة لمخاطر البنوك وأدائها ذات أهمية خاصة لاستدامة البنوك، نظراً لاعتمادها على المودعين والهيئات الحكومية كمصادر رئيسية للتمويل والسيولة (Grove et al. 2021; Veronesi and Zingales 2020)، (Gemmil and Keswani 2021). ومع تزايد عزوف المستثمرين عن المخاطرة فهناك نقص واضح في الأبحاث التطبيقية التي تقيس درجة العلاقة بين ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي المصري

وتحاول تلك الورقة البحثية سد الفجوة في الأدبيات من خلال البحث فيما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات، وخاصةً السمات الرئيسية لمجلس الإدارة، تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك التجارية

العاملة في مصر، للفترة التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١. وقد تم استخدام التقارير السنوية للبنوك، (2012; Campbell and Slack 2012; e.g. Toms). بالإضافة إلى ذلك، يتيح الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية لمجالس الإدارة الإشارة إلى. التوازن بين الأهداف المالية والاجتماعية (Gray at al. 1995a) هذا وقد أستطاعت الهيئة العامة للرقابة المالية تطوير مقياس للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات استناداً إلى محتوى أربع فئات من فئات المسؤولية الاجتماعية للشركات - المشاركة المجتمعية، والبيئة، والموظفين، وجودة المنتج وخدمة العملاء.

ومن المتوقع أن يلعب إستقلالية وحجم مجلس الإدارة دور إيجابي على إفصاح البنوك المصرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وذلك بسبب الإدراك المتزايد للفوائد طويلة الأجل للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن آليات حوكمة الشركات، المصممة أساساً لحماية مصالح مساهمي الأقلية، قد تشجع أيضاً على الإدارة الرشيدة الفعالة بما يعود بالنفع على أصحاب المصالح. ومع ذلك، وعلى عكس توقعاتنا، يبدو أن ازدواجية الرئيس التنفيذي مرتبطة ارتباطاً إيجابياً ذو دلالة معنوية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ولا يمكن تحديد ما إذا كان أصحاب المصالح يستفيدون من قدرة الرؤساء التنفيذيين على تحقيق مصالحهم الخاصة من خلال الأهتمام بأبراز تقارير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، أو ما إذا كانت ضغوط السوق والمراجعة تجبر الرؤساء التنفيذيين على الإهتمام في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتهدئة المخاوف من استغلال مناصبهم.

يتناول البحث دراسة العلاقة بين ممارسات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. يلي ذلك فروض البحث. ثم تم مناقشة منهجية البحث من حيث بيانات العينة، وقياس المتغيرات، والنموذج، قبل أن يتم عرض النتائج وتحليلها. وأخيراً الأستنتاج وقيود البحث والدراسات المستقبلية.

مشكلة البحث

حيث تمثل البنوك العاملة في مصر الركيزة الأساسية في ثبات النظام المالي وتطور نمو الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة ، ومع تزايد المسؤولية الاجتماعية للبنوك المصرية في خدمة الاقتصاد المصري والتأكيد على تطبيق مقررات لجنة بازل للبنوك وتعزيز ممارسات الحوكمة لتأكيد فاعلية وكفاءة نظم التشغيل مع خفض تكاليف النشاط ودعم الربحية فإنه لا بد من دراسة أثر ممارسات حوكمة البنوك المصرية على تحقيق المسؤولية الاجتماعية للبنوك داخل الاقتصاد المصري.

١.٢ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر ممارسات حوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر من خلال التطبيق على ٣٣ بنك يعمل في مصر ما بين بنوك تجارية ، بنوك تجارية ذات نوافذ إسلامية وبنوك إسلامية من خلال الأتي:-

- هل المتغيرات المتعلقة بمجلس الإدارة من حيث إستقلالية مجلس الإدارة ، حجم المجلس ، إزدواجية دور الرئيس التنفيذي ، وعدد إجتماعات مجلس الإدارة أثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر.
- هل المتغيرات المتعلقة بلجان المراجعة من حيث حجم لجنة المراجعة ، الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ، وعدد إجتماعات مجلس الإدارة أثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

أهمية البحث

للبنوك العاملة في مصر دور تنموي واقتصادي ومع تزايد أهمية دور البنوك في الحياة الاقتصادية بمصر وأثرها على درجة الثبات المالي مع ضرورة التأكيد على تطبيق أنظمة وممارسات الحوكمة لضبط نظم التشغيل والعمل داخل البنوك وفقا لمتطلبات الأنظمة الرقابية وإرشادات البنك المركزي في مصر كان من الأهمية بمكان بحث أثر ممارسات الحوكمة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك المصرية.

١.٥ ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات

أشار البنك الدولي بأن "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام الشركات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين حياتهم بطرق تعود بالنفع على الأعمال والتنمية" (Starks 2009, p. 465) ويمكن أن تحقق المسؤولية الاجتماعية للشركات مزايا مالية واستراتيجية. فمن خلال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وتقديم التقارير عن المسؤولية الاجتماعية، تزداد ثقة أصحاب المصالح، مما يُتيح لها مزايا تنافسية (Aguilera et al. 2016; Money and Schepers 2017; Gill 2008; Kolk and Pinkse 2020). وتشير الأبحاث إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية تُعزز صورة الشركات وتحسّن سمعتها (Gray et al. 1995b; Li et al. 2020; Vanhamme et al. 2022)، حيث تستند العلاقات مع أصحاب المصلحة إلى تبادل إيجابي للمنافع (Bear et al. 2020) وتميل الشركات المسؤولة اجتماعياً إلى تحقيق ولاء أكبر للعلامة التجارية (Mackenzie 2017)، ورضا العملاء، والالتزام الموظفين (Matten 2016). كما يُقلل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خطر تأثر أداء الشركات سلباً بنزاعات العمل، وفضائح سلامة المنتجات، والاحتيال على المستهلكين (Waddock and Graves 1997). وعليه، فإن الشركات التي يُنظر إليها على أنها تتمتع بمعايير عالية للمسؤولية الاجتماعية تكون عرضة لمخاطر أقل في قلب التدفقات النقدية المستقبلية (Salama et al. 2021).

وبما أن المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير عنها يمكن أن يؤثر على مخاطر الشركات وربحيته، فإن المستثمرين يأخذونها في الاعتبار بشكل متزايد في قراراتهم الاستثمارية (Simpson and Kohers 2012; Aguilera et al. 2016; Matten 2016). وتشير الأبحاث التي أجراها Ghoul et al. (٢٠٢١) على الشركات الأمريكية إلى أن الاستثمار في علاقات الموظفين والسياسات البيئية واستراتيجيات منتجات المسؤولية الاجتماعية للشركات يساعد على خفض تكاليف رأس المال للبنوك. لذلك، يطلب المستثمرون من مجالس الإدارة والمديرين

المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير عنها (Scholtens 2020 Kolk and Pinkse; 2018). ومع ذلك، فإن إنخراط البنوك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر فقط على مصلحة المساهمين الذين يسعون إلى تعظيم الأرباح على المدى الطويل. إن اعتماد البنوك على أصحاب المصالح الآخرين وعلى الأطر والموارد التي يوفرها المجتمع المدني يعني وجود توقع متبادل بأن البنوك "توازن بين تعدد مصالح أصحاب المصلحة" وتحمل مسؤولية المجتمع ككل" (Van Marrewijk 2013, pp. 96–97)

وبالتالي، تتأثر التوقعات المتعلقة بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات بتأثيرها المحتمل على أصحاب المصلحة والمجتمع المدني. وهذا أحد أسباب خضوع القطاعات، التي قد تحدث آثارًا خارجية سلبية كبيرة على المجتمع، مثل قطاع الخدمات المالية، لرقابة ومراجعة دقيقة نسبيًا. وتُمثل الآثار الخارجية السلبية الهائلة التي فرضتها البنوك الفاشلة في الولايات المتحدة وأوروبا مؤخرًا على المجتمع، القوة الدافعة وراء محاولات الجهات التنظيمية الوطنية والدولية لتحسين المعايير المصرفية، وتُفسر سبب خضوع أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك لتدقيق شاكل متزايد من عام إلى آخر (Grove et al. 2021).

ويقع على مسؤولية مجلس الإدارة تطوير إستراتيجيات الأعمال المستدامة والإشراف على استخدام المديرين لموارد البنوك (OECD 1999). ويُتوقع من "الحوكمة الرشيدة للبنوك" أن "تضمن مراعاة البنوك لمصالح مجموعة واسعة من الدوائر الانتخابية، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها، وأن تكون مجالس إدارتها مسؤولة أمام البنك والمساهمين" (OECD 1999 p. 5). ومع ذلك، فيما يتعلق بإنخراط مؤسسات الأعمال في المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا يوجد حتى الآن سوى القليل من الأبحاث حول ما إذا كان لممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات أي تأثير (على سبيل المثال، Joand Harjoto 2021). وبالنظر إلى تضارب المصالح المحتمل بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين والجمهور بشكل عام. وبما أن معظم آليات ممارسات حوكمة الشركات تم تطويرها في الأصل لحماية مصالح المساهمين

(Fama 1980)، فليس من المؤكد بأن حوكمة الشركات "الجيدة" مفيدة أيضاً لمصالح أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع المدني.

٢. فروض البحث

تشير نظرية الوكالة إلى أن المديرين قد يكونون قادرين ومستعدين لإساءة استخدام سلطتهم لاستغلال مساهمي الشركات وأصحاب المصالح الآخرين (Hermalin and Weisbach 1998; Haniffa and Cooke 2012) وعندما تفشل حوكمة الشركات الخارجية، يُتوقع أن تلعب آليات حوكمة الشركات الداخلية، وخاصة مجالس الإدارة، دوراً رئيسياً في الإشراف على المديرين ومحاسبتهم (Fama 1980; Hermalin and Weisbach 2003; Li et al. 2008; Guest 2009). في حين يُتوقع عادةً من مجالس إدارات الشركات غير المالية الإشراف على المديرين بشكل أساسي بما يخدم مصالح المساهمين، فإن تنظيم الخدمات المالية يوسع نطاق الواجبات الائتمانية لمديري البنوك لتشمل المودعين والجهات التنظيمية (Pathan and Skully 2020).

ولا تعتمد طريقة أداء مجالس الإدارة لواجباتها الإشرافية والرقابية على واجباتها الائتمانية فحسب، بل تعتمد أيضاً على أعضائها وتنظيمها. على سبيل المثال، يُشير بحث باثان (٢٠١٩) حول البنوك الأمريكية الكبرى إلى أنه بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، ارتبطت سلطة الرئيس التنفيذي وهيكل مجلس الإدارة بتحمل البنوك للمخاطر. ولا تُظهر النتائج فقط أن خصائص مجلس الإدارة، مثل استقلاليته وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، يمكن أن تؤثر على سلوك البنك؛ بل تُظهر أيضاً أهمية اختلاف مصالح أصحاب المصلحة. وتشير دراسة ما قبل أزمة الائتمان إلى أن مجالس الإدارة القوية والمستقلة نجحت في الضغط على إدارات البنوك لزيادة تحمل المخاطر بما يعود بالنفع على المساهمين على المدى القصير، وعلى حساب المودعين وحاملي السندات والرؤساء التنفيذيين الذين يتجنبون المخاطر. على النقيض من ذلك، تميل البنوك ذات الرؤساء التنفيذيين الأقوياء إلى أن يكون لديها مستوى مخاطر أقل، والذي أفاد أصحاب مصلحة آخرين، مثل المودعين وحاملي السندات. ومن المرجح أيضاً أن تلعب الاختلافات في مصالح المديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة

الآخرين دورًا في كيفية تأثير هياكل حوكمة الشركات على قرارات البنك. ومع ذلك، في هذه الحالة، يبدو أن مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين قد تكون أكثر توافقًا.

٢.١ إستقلالية مجلس الإدارة

من منظور نظرية الوكالة، يُفترض أن تضم مجالس الإدارة نسبة عالية من المديرين المستقلين أكثر فعالية في مراقبة الإدارة والتحكم فيها. ولذلك، يُتوقع أن تكون أكثر نجاحًا في توجيه الإدارة نحو أنشطة تعزيز قيمة البنك على المدى الطويل، وتحقيق درجة عالية من الشفافية. ويُفترض أن يكون المديرون المستقلون قادرين على تقييم أداء الإدارة بموضوعية أكبر من المديرين التنفيذيين، نظرًا لمشاركتهم الأقل في تطوير استراتيجيات البنك وسياساتها التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المديرون المستقلون بشكل أقل على حسن نية الرئيس التنفيذي مقارنةً بالمديرين التنفيذيين والمديرين غير التنفيذيين المرتبطين بالبنك والذين تربطهم بها علاقات تجارية. لذلك، يُتوقع أن تؤدي نسبة أعلى من المديرين المستقلين في مجلس الإدارة إلى تحسين مراقبة الإدارة والتحكم فيها (John & Senbet 1998; Courtenay 2016; Ahmed et al. 2016; Cheng & علاوة على ذلك، لا ترتبط مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالأداء المالي للبنك ونموه، على عكس مكافآت كبار المديرين التنفيذيين. ونتيجةً لذلك، يُتوقع من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أن يكونوا أقل تركيزًا على أهداف الأداء المالي قصيرة الأجل، وأكثر اهتمامًا بالتدابير التي تُعزز استدامة البنوك على المدى الطويل، مثل المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد التقارير عنها (Ibrahim et al. 2013). لذلك، يُتوقع من البنوك ذات مجالس الإدارة المستقلة أن تُظهر مشاركة أكبر في المسؤولية الاجتماعية للشركات و إعداد التقارير عنها (Jamali 2021; Arora and Dharwadkar 2018; et al.) في الواقع، تشير الأبحاث التجريبية إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يدعمون استثمار الشركات في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (Johnson and Greening 1999) ويولون اهتمامًا أكبر لإدراك الأثر الاجتماعي للشركة مقارنةً بأعضاء مجلس الإدارة

التنفيذيين أو غير التنفيذيين التابعين. علاوة على ذلك، تشير الدراسات السابقة إلى أن مجالس الإدارة التي تضم نسبة عالية من الأعضاء المستقلين تميل إلى تسهيل درجة عالية نسبياً من الشفافية والإفصاح الطوعي (Cheng and Courtenay 2006; Patelli and Prencipe 2007; Donnelly and Mulcahy 2018; Li et al. 2020; Chau and Gray 2018). وهذا يشير إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من المرجح أن يدعموا الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. للحد من عدم تناسق المعلومات بين المطلعين والجهات الخارجية. وهذا يقودنا إلى صياغة الفرض الأول للبحث كالتالي:-

الفرض الأول H_1 : من المتوقع وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين إستقلالية مجلس الإدارة ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل البنوك المصرية.

٢.١ حجم مجلس الإدارة

يُتوقع أن تكون مجالس الإدارة الأصغر حجماً أكثر فعالية في مراقبة الإدارة والتحكم فيها من المجالس الأكبر حجماً. ونظراً لحجمها المحدود، يُتوقع أن تستفيد من تواصل وتنسيق بشكل أكثر كفاءة وفعالية، بالإضافة إلى مستويات أعلى من الالتزام والمساءلة بين أعضاء المجلس (Ahmed et al. 2016; Dey 2018). ومع ذلك، فإن عيب مجالس الإدارة الصغيرة هو أن عبء عمل الأعضاء الأفراد يميل إلى أن يكون مرتفعاً، مما قد يحد من قدرة المجلس على المراقبة (John and Senbet 1998). علاوة على ذلك، يمكن لمجالس الإدارة الصغيرة الاعتماد على نطاق أقل تنوعاً من الخبرات مقارنةً بالمجالس الأكبر، مما قد يؤثر على جودة الاستشارات والمراقبة المقدمة (Guest 2019). وتشير الأبحاث التطبيقية إلى أن حجم مجلس الإدارة يتحدد من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك القطاع، وحجم الشركة، وتعدد أعمالها (Krishnan and 2019; Pathan 2009; Visvanathan 2009). ونظراً لأن البنوك التجارية مؤسسات معقدة تخضع لرقابة واسعة النطاق (Grove et al. 2021)، فإننا نتوقع أن تكون مجالس الإدارة الأكبر حجماً أكثر قدرة على توجيه الإدارة للمشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية

للشركات، والتواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة في البنك بشأن أدائها الاجتماعي. وهذا يقودنا إلى صياغة الفرض الثاني:-

الفرض الثاني H₂: من المتوقع وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك المصرية.

٢.٢ ازدواجية دور الرئيس التنفيذي

تشير نظرية الوكالة إلى أن المصالح الخاصة للمديرين من المرجح أن تؤثر على مدى مشاركتهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها. ويمكن اعتبار ازدواجية الرئيس التنفيذي دليلاً على السلطة الإدارية ومن المرجح أن يُعيّن الرؤساء التنفيذيون رؤساء مجالس الإدارة إذا كان لديهم سجل حافل بالنجاحات أو إذا كانوا يسيطرون على نسبة كبيرة من أسهم الشركة (Hermalin and Weisbach 1998). علاوة على ذلك، بما أن رؤساء مجالس الإدارة لديهم القدرة على وضع جدول أعمال المجلس والتأثير على المعلومات المقدمة لأعضاء المجلس الآخرين، فإن الرؤساء التنفيذيين الذين يعملون أيضاً كرؤساء يمكنهم إخفاء المعلومات المهمة بسهولة أكبر عن المديرين الآخرين، وخاصةً غير التنفيذيين (Haniffa and Cooke 2012; Li et al. 2018; Krishnan and Visvanathan 2019).

كما أن كونهم رؤساء قد يُمكن الرؤساء التنفيذيين من التأثير على تعيينات مجلس الإدارة لصالحهم (Haniffa and Cooke 2012). لذلك، قد يكون أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أكثر ميلاً لقبول القرارات الإدارية التي تتعارض مع تقديرهم الأفضل، لأنهم يحاولون تجنب المواجهات مع الرؤساء التنفيذيين ذوي النفوذ، على سبيل المثال، للاحتفاظ بمناصبهم في مجلس الإدارة (Dey, 2018). تشير الأبحاث التطبيقية إلى أن اهتمام مجالس الإدارة بالمراقبة يتأثر سلباً بازدواجية الرئيس التنفيذي (Tuggle et al. 2020)، وكذلك مستوى الإفصاح الطوعي (Donnelly and Mulcahy 2008; Chau and Gray 2020). في حين يُفترض غالباً أن الرؤساء التنفيذيين للبنوك أقل تقبلاً للمخاطر من المساهمين، إلا أن التغييرات في مكافآت المديرين التنفيذيين للبنوك ربما تكون قد غيرت هذا. تشير الدراسات التجريبية إلى أن

مكافآت المديرين التنفيذيين في البنوك الأمريكية أصبحت أكثر حساسية للمخاطر، مما شجع المديرين على خوض المزيد من المخاطر لتعظيم رواتبهم قصيرة الأجل. يُظهر بحثُ أجراه Bai and Elyasiani (٢٠١٣) أن حساسية أجور الرؤساء التنفيذيين للمخاطر في شركات إدارة البنوك الأمريكية قد ازدادت بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٨، وأن هذا مرتبطٌ بزيادة مخاطر البنوك. وبالمثل، يُشير بحثُ أجراه Hagendorff and Vallascas (٢٠٢١) إلى أن الرؤساء التنفيذيين للبنوك الأمريكية انخرطوا بشكل متزايد بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٧ في معاملات تجارية محفوفة بالمخاطر، مع ارتفاع نسبة أجور الأسهم في عقود الأداء الخاصة بهم. يشير هذا إلى أن الميل النمطي للمديرين للحد من تعرضهم للمخاطر لحماية رأس مالهم البشري قد تآكل بسبب هيكل رواتبهم التنفيذية. ونظرًا لأن المشاركة والإفصاح في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات يميلان إلى تقليل مستويات المخاطر في الشركات (Salama et al. ;Simpson and Kohers 2012; Scholtens 2018) فقد يرى الرؤساء التنفيذيون أن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تضر بتعظيم رواتبهم.

علاوة على ذلك، إذا كان الرؤساء التنفيذيون قادرين على استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز مصالحهم الخاصة وقناعاتهم الأخلاقية، بدلاً من مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ فمن المرجح أن يترددوا في تقديم إفصاح شامل وعالي الجودة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. ونظرًا لأن توفير المعلومات يزيد من فعالية الرقابة الخارجية، ليس فقط من قِبل المستثمرين المطلعين والمحللين الماليين والصحافة التجارية (Healy and Palepu 2021; Li et al 2018 ; Beyer et al. 2020)، ولكن أيضًا من قِبل أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين والجمهور، فمن المتوقع أن يستخدم الرؤساء التنفيذيون نفوذهم للحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بالنظر إلى تطور مكافآت المديرين التنفيذيين في البنوك خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وقدرة الرؤساء التنفيذيين،

الذين يشغلون أيضاً منصب رؤساء مجالس الإدارة، على التأثير على سلوك مجلس الإدارة، وعليه من الممكن أن نصيغ الفرض الثالث كما ما يلي:

الفرض الثالث H3: من المتوقع وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين إزدواجية دور الرئيس التنفيذي ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك العاملة في مصر.

٣. منهجية البحث

٣.١ عينة البحث

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر ارتباط تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك التجارية العاملة في مصر بممارسات حوكمة لتلك البنوك وذلك في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١١ خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٤. على عينة من ٣٣ بنكاً. تم جمع بيانات المسؤولية الاجتماعية للشركات من مؤشر المسؤولية الاجتماعية المعلن من الهيئة العامة للرقابة المالية كما تم جمع البيانات المتعلقة بتكوين ونشاط مجالس الإدارة من التقارير السنوية للبنوك، وإذا لزم الأمر، من المواقع الإلكترونية للبنوك.

أختبار أثر ممارسات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر

د/ حسن مكرم مكرم حافظ & د/ داليا عزت أمين مكرم

جدول ١: عينة البحث

مسلسل	البنوك التجارية التقليدية	البنوك الإسلامية وذات الفروع الإسلامية
1	بنك الإسكندرية وسان بولو الإيطالي	بنك البركة
2	بنك قناة السويس	بنك فيصل الإسلامي
3	بنك كريدي أجري كول	بنك أبو ظبي الإسلامي الأول
4	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الوطني
5	بنك أتشي أس بي سي	بنك الكويت الوطني
6	بنك القاهرة	بنك SAIB
7	المصرف المتحد	بنك مصر
8	البنك العربي الأفريقي الدولي	البنك الأهلي المتحد
9	البنك العربي الدولي	البنك المصري الخليجي
10	بنك التعمير والإسكان	البنك الأهلي المصري
11	البنك المصري لتنمية الصادرات	
12	بنك مصر ايران للتنمية	
13	بنك الإستثمار العربي	

٣.٢ قياس متغيرات البحث

جدول ٢: متغيرات البحث

متغيرات تابعة	القياس	متغيرات مستقلة
مؤشر المسؤولية الاجتماعية	عدد الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة / إجمالي عدد الأعضاء عدد أعضاء مجلس الإدارة متغير وهمي يأخذ قيمة 1 أو صفر. عدد الاجتماعات السنوية	إستقلالية مجلس الإدارة حجم مجلس الإدارة إزدواجية دور الرئيس التنفيذي عدد اجتماعات مجلس الإدارة
	عدد أعضاء لجنة المراجعة عدد الخبراء الماليين في اللجنة عدد اجتماعات اللجنة في السنة	حجم لجنة المراجعة الخبرة المالية لإعضاء لجنة المراجعة عدد اجتماعات لجنة المراجعة
	الوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (BZ) عدد السنوات منذ تأسيس البنك حتى نهائية فترة الدراسة (BA)	حجم البنك عمر البنك

٣.٣ قياس مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

إتجهت جميع الدراسات السابقة إلى استخدام مدخلين رئيسيين. الأول هو استخدام تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تقدمها وكالات تصنيف المسؤولية الاجتماعية للشركات (Johnson and Greening 1999; Barnea and Rubin 2010; Bear et al. 2010). وهذا المدخل لا يتأثر فقط بالمعلومات التي يكشف عنها البنك. والمدخل الثاني فهو قياس محتوى الإفصاح باستخدام عدد الكلمات أو الصفحات (Haniffa and Cooke 2018; Kothari et al. 2019; Li et al. 2018).

(2015) ومع ذلك ، فإن هذه الدرجات الكمية لا تعكس إلا القليل عن جودة الإفصاح وشموليته (Hasseldine et al. 2015). وإذا كان من الممكن، تحفيز الرؤساء التنفيذيين على استخدام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحقيق أقصى قدر من التغطية الإعلامية، مع محاولة الحد من تدقيق أصحاب المصلحة لسياساتهم، فإن قياس جودة وشمولية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بدلاً من كميته أمر بالغ الأهمية.

وتماشياً مع التوصيات التي قدمها جراي وآخرون (1995)، قمنا ببناء مقياس للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات استناداً إلى التعريفات والأطر والأساليب المستخدمة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات السائدة . ولقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك المصرية، صُمم واعتمد مؤشر غير مرجح . استُمدت العناصر والفئات المختارة للمؤشر المُحدد من مراجع أدبية غزيرة (e.g. Menassa, 2010; Shahwan and Hassan, 2013; Reverte et al., 2016; The; Senyigit and Shuaibu, 2017; Gangi et al., 2018; Khreba, 2019, Egyptian Exchange, 2016) . وتم الحصول على القائمة النهائية للعناصر المشاركة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دراسة تطبيقية استخدمت خمسة تقارير مالية سنوية مختارة عشوائياً . وبناءً على ذلك، تضمن المؤشر المُحدد ٣١ عنصراً مقسمة إلى أربعة مؤشرات فرعية، على النحو التالي: (١) المؤشر الفرعي للموظفين (EMPINX) بـ ١٣ عنصراً؛ (2) المؤشر الفرعي للبيئة (ENVINX) ، ويضم ٤ بنود؛ (3) المؤشر الفرعي للعملاء (CUSTINX)، ويضم ٨ بنود؛ و(٤) المؤشر الفرعي للمجتمع (COMMIX)، ويضم ٦ بنوداً . ويرد وصف تفصيلي لهذه البنود في الجدول ١ . عند تقييم مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات الموضح في الجدول ١، تُعطى الدرجة ١ عند الإفصاح عن بند ما في التقارير السنوية للبنك أو موقعه الإلكتروني، و ٠ في غير ذلك . وبالتالي، بالنسبة لبنك معين (j) ، يمكن حساب الدرجة الإجمالية لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات على النحو التالي (Shahwan and Habib, 2011) :

$$AGCSRI_j = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N X_{ij}$$

حيث $AGCSRI_j$ هي الدرجة الكلية لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنك. () $i = 1, \dots, N$ وتمثل N عدد عناصر أو بنود تقييم مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنك داخل المؤشر وهي ٣٠ عنصراً كما تم ذكره بعاليه. X_{ij} هو الدرجة التي يتم الحصول عليها داخل كل عنصر لكل بنك j . ولضمان موثوقية حساب مؤشر المسؤولية الاجتماعية، تم أخذ مقياسين، هما α كرونباخ وتقسيم غوتمان النصفى، وهما ٠.٥٧٩ و ٠.٦٠٢ على التوالي. ووفقاً (2014), (2017) and Griethuijsen et al. (2017) وقد عكست قيم المؤشرين المسحوبة مستوى مقبولا اعتمادية المؤشر المحدد.

جدول 3 - مؤشرات المسؤولية الاجتماعية - والمؤشرات الفرعية	
مؤشرات المسؤولية الاجتماعية	المؤشر الفرعي للمسؤولية الاجتماعية
المشاركة الاجتماعية - 6 مؤشرات فرعية	المساهمات والتبرعات للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والأنشطة المجتمعية
	توفير الدعم للطلاب لمواصلة تعليمهم ورعاية الأنشطة الرياضية
	رعاية البرامج الصحية
	رعاية الفنون والثقافة
	دعم المشاريع الرياضية و/أو الترفيهية
الأنشطة البيئية - 4 مؤشرات فرعية	المشاركة في حملات الحكومة الاجتماعية
	سياسات البنك واهتماماته البيئية
	أنظمة الإدارة البيئية المطبقة
	مشاريع بيئية مثل إعادة التدوير وحماية الموارد الطبيعية
	توفير الطاقة في أداء العمليات التجارية
الأنشطة المتعلقة بالموظفين - 13 مؤشر فرعي	عدد الموظفين؛ سياسات وتدابير الصحة والسلامة.
	تكافؤ الفرص في التوظيف (مثلاً: الأقليات، والنساء).
	التدريب والتعليم المتقدم للموظفين (سياسات التدريب وطبيعته).
	مساعدة/مزايا الموظفين.
	تعويضات الموظفين.
	خبرة الموظفين وخلفياتهم.
	برامج شراء أسهم الموظفين.
	ثقة الموظفين وتقديرهم لذاتهم.
	تقدير الموظفين.
	القضايا المتعلقة بعملية التوظيف.
جودة الخدمات والمنتجات الاجتماعية - 8 مؤشرات فرعية	صور توثيق رفاهية الموظفين (مثلاً: في الأنشطة الاجتماعية، وحفلات توزيع الجوائز).
	مناقشة رفاهية الموظفين.
	السياسات المعتمدة بشأن تقاسم أرباح الموظفين.
	تنوع المنتجات الاجتماعية (مثل: منتجات المناخ، والقروض التعليمية، وغيرها).
	مناقشة أنواع المنتجات الاجتماعية.
	التوزيع الجغرافي وشبكة التسويق للمنتجات الاجتماعية المعروضة.
	مناقشة آراء العملاء.
	توفير الدعم للعملاء ذوي الإعاقة والضعفاء والذين يصعب الوصول إليهم.
	الاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
	استراتيجيات وخطط التوسع المستقبلي في المنتجات والخدمات الاجتماعية.
برامج الولاء والهدايا للعملاء	

٣.٤ المتغيرات الحاكمة

لتجنب الخطأ في تحديد النموذج، فقد تم إضافة عدد من المتغيرات الإضافية الحاكمة التي قد تؤثر على إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات . و تشير نظرية الوكالة إلى أن لجان المراجعة الفعالة من المرجح أن تحسن موثوقية وإعتمادية تقارير الشركات، وبالتالي تقلل من عدم تناسق المعلومات بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين وأصحاب المصلحة الآخرين .ومن المرجح أن تعتمد فعالية لجان التدقيق على حجمها وخبرتها .ونظرًا لنطاق وتعقيد مهام لجان المراجعة، يُتوقع أن تكون لجان المراجعة الأكبر حجمًا أكثر فعالية، وأن تمارس ضغطًا أكبر على المديرين للإفصاح عن المعلومات بشكل إختياري ولزيادة الشفافية ينطبق هذا بشكل خاص على البنوك العاملة في مصر، التي تجري عمليات تجارية معقدة ومحفوفة بالمخاطر .كما تشير الدراسات المتعلقة بالإفصاح الطوعي وجودته إلى أن أعضاء لجان المراجعة ذوي الخبرة المالية يميلون إلى إحداث تأثير إيجابي على مدى موثوقية تقارير البنوك ورغم أنه يبدو من غير المرجح أن يكون فهم أعضاء لجان التدقيق للمعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطًا بخبرتهم المالية، فإننا نقترح أن هؤلاء الأعضاء قد يكون لديهم موقف أكثر إيجابية تجاه الإفصاح عن المعلومات بشكل عام.

وفقًا لـ Lee وآخرون (٢٠١٤)، قد يكون عدد إجتماعات لجان المراجعة ومجلس الإدارة مقياسًا لإعداد التقارير المؤسسية ومنها تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، تشير دراسة Kent و Stewart (٢٠١٨) إلى أن كثرة إجتماعات مجلس الإدارة ولجان المراجعة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإفصاح الإختياري. قد يمتلك مديرو الشركات ذات الأداء المالي الجيد موارد إضافية تحت سيطرتهم، والتي يمكن استخدامها للمشاركة بشكل أكثر فعالية في المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك لإرضاء أصحاب المصلحة أو تحقيق المصالح الإدارية. لذلك، من الضروري مراقبة الأداء المالي للشركات (Haniffa و Cooke 2012، ٢٠١٥؛ Lim et al. 2017؛ Arora

و(2021 Dharwadkar). قد تُقلل حاجة مديري الشركات ذات الاستدانة العالية إلى توليد السيولة النقدية والاحتفاظ بها لخدمة الدين من قدرتهم على تمويل المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لذلك، تُراقب تأثير الرافعة المالية للشركة. في حين لم تجد الأبحاث التطبيقية التي أجراها هانيفا وكوك (٢٠١٢، ٢٠١٥) وريفيرت (٢٠١٩) أي مؤشر على وجود علاقة بين الرافعة المالية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، يُشير بحث بارنيا وروبين (٢٠٢٠) إلى وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بما أن المديرين قد يستخدمون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للتأثير على تصورات أصحاب المصلحة لمخاطر الشركة، فإننا نراقب تأثير المخاطر المنهجية للبنوك. وعلى ذلك فإن الأبحاث التطبيقية السابقة أثبتت بأن مخاطر الشركة تميل إلى الارتباط بشكل إيجابي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. فعندما نتكلم عن المسؤولية الاجتماعية فإننا نجد أن للشركات الكبيرة تأثير أكبر على المجتمعات مقارنةً بالشركات الصغيرة ونتيجةً لذلك، تميل الشركات الكبيرة إلى أن تكون أكثر تأثرًا بتأثير مجموعات أصحاب المصلحة المؤثرين، مثل الموظفين والعملاء والمستثمرين والسلطات العامة، وما إلى ذلك، ومن المرجح أن تواجه متطلبات تنظيمية أكثر صرامة، وأن تخضع لمراجعة عامة، ومن المرجح أن يؤثر حجم الشركة على مقدار الإفصاح اللازم عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لمعالجة مخاوف مختلف مجموعات أصحاب المصلحة لذلك نجد إن الدراسة تستخدم مقياسًا نسبيًا وليس مطلقًا للتحكم في حجم البنك (دي هان وبوغوسيان، ٢٠١٢؛ هولدر-ويب وآخرون، ٢٠٠٩).

٣.٥ نموذج الدراسة

$$AGCSRI_j = \beta_0 + \beta_1(BS_{i,t}) + \beta_2(BI_{i,t}) + \beta_3(DCEO_{i,t}) + \beta_4(ACS_{i,t}) + \beta_5(ACFE_{i,t}) + \beta_6(BM_{i,t}) +$$

$$\beta_7 (ACM_{i,t}) + \beta_8 (BZ_{i,t}) + \beta_9 (BA_{i,t}) + \varepsilon_{it} = 1, 8 \quad t=1, 9$$

نتائج الدراسة والتحليل

٣.٦.١ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

من الملاحظ أنه البنوك المصرية تتولى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بدرجات متفاوتة، وتختلف في تركيزها بين فئات المسؤولية الاجتماعية الأربع المحددة. ارتفعت نسبة البنوك التي تُفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية من ٨٧% في عام ٢٠١٢ إلى ٩٢% في عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤. بلغ متوسط درجة الإفصاح الإجمالية ٤.٤٧ نقطة (أي مقياس نسبة ٠.٢٢)، بينما بلغ الانحراف المعياري ٣.٣٥. أما أعلى درجة إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فكانت ١٦ نقطة من أصل ٢٠ (أي ٠.٨) عبر فئات المسؤولية الاجتماعية الأربع. كشفت غالبية التقارير السنوية للبنوك التي خضعت للدراسة (٨٧%) عن معلومات تتعلق بموظفيها. ويتماشى هذا مع رأي برانكو ورودريغيز (٢٠٠٦) بأن البنوك مُحفزة بشكل خاص على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بالموظفين، لأنهم أصول أساسية للبنوك، ولهم تأثير على تقييم المستثمرين للبنوك. أوضحت ما نسبته ٤٧% من التقارير السنوية المراجعة للبنوك تحت الدراسة عن معلومات تتعلق بالمشاركة المجتمعية. وما نسبته (٤٤%) من التقارير عن معلومات تتعلق بالمنتجات الاجتماعية وجودة الخدمات ورضا العملاء. ولم تكشف سوى فقط ١٢% من التقارير السنوية للبنوك تحت الدراسة عن معلومات تتعلق بالمشاريع والمبادرات البيئية. ويلخص الجدول التالي رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لإفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات. بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٤، لاحظنا زيادة طفيفة في الإفصاح عن المحتوى المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية، بالإضافة إلى إرتفاع في عدد البنوك التي أفصحت عن معلومات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية. ومع ذلك، ظلت مستويات الإفصاح وعدد البنوك التي أفصحت عن معلومات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على حالها إلى حد كبير بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩.

جدول 4: ملخص الإحصاءات الوصفية للمسؤولية الاجتماعية للشركات					
الوصف	إجمالي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية المجتمعية	البيئة	الموظفين	المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء
النسبة من إجمالي العينة	87%	42%	9%	81%	41%
أعلى درجة إفصاح	15	5	5	5	5
أدنى درجة الإفصاح	0	0	0	0	0
المدى	2	0	0	0	2
المتوسط	3.48	1.1	0.7	0.21	1.89
الانحراف المعياري	2.57	1.52	1.01	0.72	1.04

٣.٦ متغيرات حوكمة الشركات

تتراوح نسبة المديرين المستقلين في مجالس إدارة البنوك العاملة في مصر في عيّنتنا بين ٨٠ و ٩٤%، بمتوسط ٩٠%. وذلك بسبب زيادة الضغط التنظيمي على البنوك من قبل البنك المركزي المصري لتحسين استقلالية مجالس إدارة البنوك العاملة في مصر مع إلزام جميع البنوك العاملة في مصر بأن يكون هناك رئيس تنفيذي واحد في مجلس الإدارة. وتتكون مجالس إدارات البنوك العاملة في مصر من عدد خمسة إلى تسعة أعضاء. وتشير عيّنتنا إلى أن حجم مجلس الإدارة يختلف فعليًا بين خمسة إلى تسعة أعضاء كحد أقصى. والسمة الغالبة لمجالس إدارات البنوك المصرية للعينة محل الدراسة التي تم فحصها هي الفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة بمعنى عدم ازدواجية الرئيس التنفيذي. ومن الممكن أن يكون لذلك الأثر الإيجابي على قوة أداء البنوك المصرية العاملة في مصر.

٣.٧ تحليل البيانات

تظهر الإحصاءات الوصفية أن درجات إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات تتراوح بين صفر و ٧٥% بمتوسط ١٧.٠. ونظرًا لخضوع المتغير التابع للرقابة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وأيضًا البنك المركزي المصري، فإننا نطبق نماذج انحدار TOBIT حيث يُستخدم نموذج انحدار TOBIT بشكل شائع في دراسة حالات البيانات الخاضعة للرقابة. فإذا جُمعت قيم المتغير التابع في بعض الملاحظات

عند حد أقصى، وهو عادةً صفر، تُصبح انحدارات TOBIT أقوى من غيرها، لأنها تستخدم جميع الملاحظات بغض النظر عما إذا كانت عند الحد الأقصى أو أعلى منه . وهذا ما يميز انحدار TOBIT عن الانحدارات الأخرى التي تُقدّر أفضل ملائمة فقط بناءً على القيم التي تقع فوق الحد الأقصى (ماكدونالد وموفيت، ١٩٨٠). تتم صياغة معادلة نموذج TOBIT على النحو التالي :

$$y_t = X_t \beta + u_t \quad \text{if } X_t \beta + u_t > 0$$

$$= 0$$

$$\text{if } X_t \beta + u_t \leq 0$$

$$T=1,2,\dots,N$$

حيث يُشير N إلى عدد المشاهدات؛ ويشير y_t إلى المتغير التابع في الزمن t ؛ ويشير X_t إلى المتغيرات المستقلة في الزمن t ؛ ويمثل β المعاملات، ويمثل u_t حد الخطأ العشوائي (ماكدونالد وموفيت، ١٩٨٠). نستخدم مصفوفة ارتباطات سبيرمان واختبارات VIF ل اختبار وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة المدروسة . يوضح جدول رقم (٥) التالي الارتباطات بين المتغيرات المستقلة. لا تشير النتائج إلى أي تعدد خطي كبير في المتغيرات المدروسة.

سيتم إجراء التحليل الإحصائي على عدد ٣٣ بنك من البنوك العاملة في مصر والذي يصل عددها إلى ٣٧ بنك في مصر بنسبة ٨٩% خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠٢٤ وقد تم إختيار تلك الفترة على أساس أنها بدأت مباشرة بعد عام ٢٠١١ وهو العام الذي كان فيه ثورة يناير وبالتالي بدأ الاقتصاد المصري يدخل في فترة إستقرار مالي. وقد تم الحصول على متغيرات البنوك المصرية من القوائم المالية المنشورة لتلك البنوك ومن قاعدة بيانات Bank Scope.

أختبار أثر ممارسات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر

د/ حسن محمد محمد حافظ & د/ داليا عزت أمين محمد

جدول 5: ملخص الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة									
متغيرات الدراسة	عمر البنك	حجم البنك	إجتماعات لجنة المراجعة	إجتماعات مجلس الإدارة	خبراء لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	أزدواجية دور الرئيس التنفيذي	إستقلالية المجلس	حجم المجلس
المتوسط	11.30	0.82	7.35	10.20	1.61	3.48	0.42	0.71	8.30
المدى	9.00	0.71	6.00	9.00	1.00	4.00	0.00	0.68	10
الإنحراف المعياري	2.90	0.43	2.59	3.87	1.42	1.05	0.40	0.13	2.7
Skewness	0.25	2.10	0.48	1.43	1.32	0.98	0.26	-0.42	0.28
Kurtosis	2.20	8.25	2.11	6.45	4.13	3.64	1.03	2.51	2.81
الحد الأدنى	20.00	0.00	4.00	9.00	0	3	0	0.45	5
الحد الأقصى	110.00	4.92	19.00	12	6	5	1	0.84	9

جدول 6: مصفوفة معاملات الارتباط									
متغيرات الدراسة	VIF	عمر البنك	حجم البنك	إجتماعات لجنة المراجعة	إجتماعات مجلس الإدارة	خبراء لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	أزدواجية دور الرئيس التنفيذي	إستقلالية المجلس
عمر البنك	1.11	1.00							
حجم البنك	1.04	0.00	1.00						
إجتماعات لجنة المراجعة	1.33	0.18	0.25	1.00					
إجتماعات مجلس الإدارة	1.10	0.09	-0.04	0.21	1.00				
خبراء لجنة المراجعة	1.07	0.15	0.23	0.42	-0.12	1.00			
حجم لجنة المراجعة	1.33	0.28	0.42	-0.15	0.45	0.22	1.00		
أزدواجية دور الرئيس التنفيذي	1.69	0.32	0.32	0.02	0.62	0.34	-0.09	1.00	
إستقلالية مجلس الإدارة	1.51	0.48	0.42	0.18	-0.21	0.52	0.44	0.28	1.00
حجم المجلس	1.21	-0.31	0.11	0.27	-0.34	0.62	0.78	0.92	0.81

نختبر عدم تجانس التباين بإستخدام اختبار وايت. ولا تشير النتائج إلى وجود خطر عدم تجانس التباين. يُجرى تحليل تأثير حوكمة الشركات على إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال فترة الدراسة باستخدام نموذجين، وذلك لعزل أي آثار محتملة لخصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري. يتم تفسير نتائج الانحدارات ومطابقتها أدناه. يوضح الجدول ٧ أدناه تقديرات نموذجي TOBIT (جميع متغيرات حوكمة الشركات الرئيسية، وهي إستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس

الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي) ، ذات دلالة إحصائية في كل من الانحدارين . وبينما تزداد القدرة التفسيرية للنموذج عند إضافة خصائص لجنة المراجعة إليه، فإن نتائج خصائص مجلس الإدارة تظل متسقة. لذلك، تدعم نتائجنا الفرض الأول، التي تتوقع أن يكون لاستقلال مجلس الإدارة علاقة إيجابية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. يتماشى هذا مع الأبحاث السابقة حول موقف أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تجاه أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (Johnson and Greening 1999; Ibrahim et al. 2013) وتأثير أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الشفافية والإفصاح الطوعي (Cheng and Courtenay 2016; Patelli and Prencipe 2017; Donnelly and Mulcahy 2008; Li et al. 2010; Chau and Gray 2018). تشير هذه النتائج إلى أن يُعزز المديرون المستقلون مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما تدعم هذه الدراسة الفرض الثاني، التي توقعت أن البنوك ذات مجالس الإدارة الأكبر حجماً تُفصح المزيد من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتوافق نتائجنا مع الأبحاث السابقة حول العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي (مثل: e.g. Lim et al. 2017; Donnelly and Mulcahy 2018). وتشير النتائج إلى أنه، ربما نظراً لتعقيد البنوك، فإن وجود عدد أكبر من المديرين الذين يتشاركون العمل له تأثير إيجابي على موقف البنك تجاه أصحاب المصلحة. لا تدعم هذه الدراسة الفرض الثالث، التي توقعت أن تكون ازدواجية الرئيس التنفيذي مرتبطة سلباً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بل على العكس، وتماشياً مع نتائج بير وآخرون (٢٠٢٠)، تشير نتائجنا باستمرار إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. قد يكون أحد التفسيرات المحتملة هو أن الرؤساء التنفيذيين الأكثر نفوذاً يشجعون المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها لتحقيق المزيد من النجاح وزيادة رواتبهم أو فرص استمرارهم في مناصبهم، أو لتهديئة المخاوف الأخلاقية الشخصية، أو لتقليل الرقابة والضبط اللذين

تمارسهما الأسواق المالية أو أسواق السلع، أو مجلس الإدارة، أو الجهات التنظيمية (Barnea and Rubin 2010) على سبيل المثال، يشير Jiraporn and Chintrakarn (٢٠١٣) إلى أن الرؤساء التنفيذيين ينظرون إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات بانتهازية.

جدول 7: العلاقة بين ممارسات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية				
Linear Panel Regression	Linear Panel Regression	الإنحدار الأول Tobit	الإنحدار الثاني Tobit	المتغيرات المستقلة
النموذج الكامل المعامل وقيمة P	هيكل المجلس المعامل وقيمة P	النموذج الكامل المعامل وقيمة P	هيكل المجلس المعامل وقيمة P	
-0.36** (0.042)	-0.31 (0.105)	-0.32* (0.076)	-0.34 (0.113)	الثابت
0.04** (0.062)	0.011*** (0.000)	0.016*** (0.000)	0.014*** (0.000)	عمر البنك
0.34** (0.038)	0.19*** (0.010)	0.18*** (0.021)	0.24*** (0.010)	حجم البنك
-0.01 (0.342)		0.01*** (0.002)		إجتماعات لجنة المراجعة
-0.19 (0.187)		-0.12 (0.187)		حجم لجنة المراجعة
0.013** (0.027)		0.02** (0.027)		خبراء بلجنة المراجعة
0.005** (0.003)	0.06*** (0.000)	0.006** (0.005)	0.02*** (0.000)	إجتماعات مجلس الإدارة
0.054*** (0.032)	0.12 (0.143)	0.0*** (0.002)	0.08*** (0.005)	أزدواجية دور الرئيس التنفيذي
0.20** (0.007)	0.45 (0.543)	0.27*** (0.007)	0.26*** (0.10)	إستقلالية مجلس الإدارة
0.04* (0.048)	0.015 (0.478)	0.011** (0.001)	0.015*** (0.000)	حجم المجلس
0.000	0.000	0.000	0.000	Chi2
0.15	0.16	71.44	45.78	Wald Chi2/R2

*P < 0.1, **P < 0.05, *** P < 0.01, P value in brackets

فالرؤساء التنفيذيين ينتهزون الفرص المتاحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات لكسب تغطية إعلامية وتعزيز سمعتهم. وباستخدام أجر الرئيس التنفيذي كمقياس لسلطته، تشير أبحاثهم إلى أنه ما لم يكن الرؤساء التنفيذيون راسخين بالفعل، فمن المرجح أن ينخرط الرؤساء التنفيذيون الأكثر نفوذاً في المسؤولية الاجتماعية للشركات بنشاط أكبر. علاوةً على ذلك، وخاصةً في سياق البنوك، قد يكون لدى الرؤساء التنفيذيين الأقوياء حافزٌ للحد من تعرض شركتهم للمخاطر على حساب مصالح المساهمين ذوي التوجه قصير الأجل (Laeven and Levine 2019; Barry et al. 2011) من أجل تحسين أمنهم الوظيفي وحماية رأس مالهم البشري (Fama and Jensen)

(Pathan 2019; 1983). بما أن تعرّض البنوك للمخاطر لا يقتصر على استراتيجيات التمويل والاستثمار (Pathan 2019)، بل يشمل أيضاً أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين (Gill 2018; Scholtens 2018; Kolk and Pinkse 2010; Ghoul et al. 2011; Salama et al. 2011)، فقد يكون لدى الرؤساء التنفيذيين ذوي النفوذ مصلحة في زيادة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنك وإعداد التقارير عنها. فالرؤساء التنفيذيين ذوي النفوذ يميلون إلى درجة عالية من المشاركة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مرتبط بزيادة نشاط المراجعة الذي يتعرضون له. فإذا كانت أسواق السلع والعمالة ورأس المال تنافسية، فإن نظرية الوكالة تشير إلى أن آليات حوكمة الشركات قد تُحدد ذاتياً (Fama 1980; Hermalin and Weisbach 2013). هذا يعني أنه إذا كان المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون على دراية بالمركز القوي للرئيس التنفيذي، فقد يطالبون بضمانات إضافية للحد من خطر إساءة المديرين استخدام سلطتهم. في هذا السياق، قد تستخدم الشركات التي تتسم بثنائية الرئيس التنفيذي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحسين فعالية الرقابة الخارجية من قبل المستثمرين المطلعين والمحللين الماليين والصحافة التجارية، إلخ (Healy and Palepu 2011; Li et al. 2008; Beyer et al. 2020)، أو ليُشيرون إلى معايير أخلاقية عالية وحسن نية تجاه أصحاب المصلحة (Gray et al. 1995b; Meek et al. 1995; Aguilera et al. 2016; Money and Schepers 2017; Kolk and Pinkse 2020). بينما قد يُجادل البعض بأنه في كلتا الحالتين، يستفيد أصحاب المصلحة من ازدواجية دور الرئيس التنفيذي فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، نظراً لاختلاف مبررات الإفصاح اختلافاً جوهرياً، فمن المهم معرفة ما إذا كان تأثير الرؤساء التنفيذيين ذوي النفوذ على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مدفوعاً بمصالحهم الشخصية، أو باعتبارات إدارة المخاطر، أو بضغوط المنافسة والرأي العام. ونظراً لأننا لا نقيس فقط كمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للشركات، بل أيضاً جودته وشموليته، ولأن نماذجنا تتحكم في مخاطر الشركة، فإن نتائجنا تشير على الأرجح إلى الخيار الأخير. وقد يكون هذا مرتبطاً بالضغوط المتزايدة على البنوك، منذ أزمة الرهن العقاري الثانوي، من قبل المستثمرين والجهات التنظيمية والجمهور، لإيلاء المزيد من الاهتمام لاستدامة الأعمال على المدى الطويل والوفاء بالتزاماتهم تجاه المجتمع (Matten 2006; Money and Schepers 2007; Gill 2008; Grove et al. 2011).

فيما يتعلق بمتغيرات الحاكمة الأخرى، وجدنا أن تزايد اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً إحصائياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذا يتماشى مع نتائج Kent and Stewart (٢٠١٨) التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى المعلومات المفصح عنها. ويبدو أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان التدقيق يُمثل مؤشراً جيداً على الاجتهاد والدقة. لجهود أعضاء مجلس الإدارة المعنيين (Lee et al. 2014)، مما كان له تأثير إيجابي على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

أكدت نتائج البحث أيضاً بأن حجم البنك يرتبط ارتباطاً وثيقاً إحصائياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذا يتماشى مع نتائج Johnson and Greening (١٩٩٩)، Kohers Simpson and (٢٠١٢)، Haniffa and Cooke (٢٠١٥)، Scholtens (٢٠١٨)، بالإضافة إلى Li et al. (٢٠١٠)، الذين يشيرون إلى أن البنوك ذات الأداء المالي الأفضل أكثر قدرة على الاستثمار في الأنشطة الاجتماعية من الشركات التي تعاني من عوائد ضعيفة. وتماشياً مع التوقعات بأن مديري الشركات ذات المخاطر النسبية قد يستخدمون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للتخفيف من تصورات أصحاب المصلحة للمخاطر (Deegan and Gordon 1996; Jo and Harjoto 2011).

٣.٨ اختبار الحساسية

للتحقق من درجة معنوية العلاقات المقدرة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، أُجريت مجموعة أخرى من الانحدارات باستخدام

الانحدار الخطي ذي التأثير الثابت مع أخطاء معيارية قوية (انظر الجدول ٤، النموذجين ٢.١ و ٢.٢). وتماشياً مع نتائجنا السابقة، فإن استقلالية مجلس الإدارة، وحجمه، وازدواجية الرئيس التنفيذي، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وتوافر اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، والعائد على الأصول، كلها مرتبطة إحصائياً وإيجابياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، فإن مخاطر الشركة مرتبطة إحصائياً فقط بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في النموذج الكامل، الذي يأخذ في الاعتبار خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق. ونظراً لأن السببية العكسية قد تشكل تحدياً لتحليلنا، فإننا نجري اختبار مربع كاي لتحديد ما إذا كانت درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والعائد على الأصول مترابطة. يُظهر اختبار مربع كاي دلالة إحصائية قدرها ٠.٩٦٩، مما يشير إلى أن السببية العكسية بين العائد على الأصول والمسؤولية الاجتماعية للشركات غير محتملة. ومع ذلك، أعدنا تشغيل انحدار TOBIT، مستبدلين عائد الأصول بعائد أصول متأخر لمدة عام واحد. وكانت النتائج متوافقة مع الانحدار الأصلي.

٤. الاستنتاج

يوجد نقص واضح في الأبحاث حول تأثير ممارسات حوكمة الشركات على Li et al. 2018; Spitzbeck 2019; Kolk and Pinkse 2010; Gill 2010; تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مما يعزو إلى وجود فجوة فكرية بين ما يُعتبر "حوكمة شركات جيدة" وكيفية ضمان وفاء البنوك بالتزاماتها الاجتماعية تجاه المجتمع بشفافية. حتى لو اعتُبرت تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد وسيلة لتطوير علاقات أفضل طويلة الأجل وذات منفعة متبادلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (Aguilera et al. 1995; Meek et al. 1995; Gray et al. 1995b)، فإن القيمة الاقتصادية للفوائد ذات الصلة تشير إلى أن ممارسات حوكمة الشركات ينبغي أن يكون لها تأثير عليها. علاوة على ذلك، ونظراً للتأثير المحتمل للشركات على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من المهم دراسة ما إذا كانت سمات مجلس

الإدارة، تعمل على تسهيل ممارسات حوكمة الشركات بما يخدم مصالح مستثمري الأسهم، يمكن أن تكون فعالة أيضاً في تعزيز مشاركة الشركات في مسؤولياتها الاجتماعية الأوسع. ويبدو أن هذا الأمر ذو أهمية خاصة في سياق البنوك الكبيرة، نظراً لقدرتها على فرض آثار خارجية سلبية كبيرة على المجتمع.

وبدراسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية لعينة من البنوك العاملة المصرية باستخدام تحليل المحتوى، تشير نتائجنا إلى أن الخصائص الرئيسية لمجلس الإدارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتبرز هذه النتائج أن مجالس الإدارة المصممة بكفاءة (Gray et al. 1995b; Ibrahim et al. 2013; Lee et al. 2014; Guest 2019) يُمكن أن تُسهم في حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط المساهمين الذين يُعَيّنونهم. وهذا يُبرز ضرورة أن يُولي أصحاب المصلحة وممثلوهم اهتماماً أكبر بآليات حوكمة الشركات التي من المرجح أن تؤثر على فعالية مجلس الإدارة، وعدم حصر اهتماماتهم في سمات حوكمة الشركات المُتعلقة مباشرةً بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مثل لجان المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تشير نتائج البحث أيضاً بأن ازدواجية الرئيس التنفيذي مرتبطة ارتباطاً إيجابياً وهاماً بإفصاح البنوك المصرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، لا يمكننا تحديد أسباب هذه العلاقة الإيجابية. سيكون من المفيد تحديد ما إذا كانت هذه العلاقة الإيجابية تتحدد من خلال القدرة التنافسية للسلع ذات الصلة، وأسواق العمل، ورأس المال (Fama 1980; Hermalin and Weisbach 2013) في القطاع المصرفي، وبالتالي، تُعتبر مؤشراً على فعالية نظام حوكمة الشركات ذاتي التنظيم، أو ما إذا كانت علامة على تجنب الإدارة للمخاطرة (Fama and Jensen 1983; Laeven and Levine 2019; Pathan 2019; Barnea and Rubin 2010; Barry et al. 2011). من أجل فهم أفضل للظروف التي يمكن أن تكون فيها آليات حوكمة الشركات المصممة لحماية المساهمين مفيدة أو ضارة بحماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

من أجل فهم أفضل للظروف التي يمكن أن تكون فيها آليات حوكمة الشركات المصممة لحماية المساهمين مفيدة أو ضارة بحماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، سيكون من المفيد استكشاف العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على نطاق أوسع بكثير. لمجموعة من الصناعات والبلدان، بمستويات متفاوتة من المراجعة والتنظيم والضغط التنافسية. في حين أن بحثنا لا يقدم أي دليل على حدوث تغيير كبير في إفصاح البنوك التجارية المصرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٤، فقد يكون من المهم مستقبلاً استكشاف كيفية تطور إفصاح البنوك المصرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات على مدى زمني أطول.

٥. حدود البحث

تم إجراء البحث على البنوك المصرية العاملة في مصر دون التفرقة بين البنوك التجارية التقليدية، البنوك التجارية التقليدية ذات النواذ الإسلامية والبنوك الإسلامية. لم يتم الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الأخرى الحاكمة التي أستخدمتها الدراسات السابقة مثل العائد على الأصول والرافعة المالية بسبب طبيعة اختلاف بيئة العمل التي تعمل فيها البنوك المصرية. لم يتم إجراء البحث على جميع البنوك العاملة في مصر بناء على إتاحة المعلومات حيث يوجد عدد من البنوك بدأ بمزاولة النشاط حديثاً في السوق المصري.

٦. الدراسات المستقبلية

لابد من إجراء البحث عن الفترة السابقة لثورة ٣٠ يناير ٢٠١١ وأخذاً في الاعتبار كنقطة فاصلة للمقارنة قبل الثورة وبعد الثورة من الممكن أن يعطى جانب تطبيقي أكثر تحليلاً أيضاً من الممكن أن يتم إجراء بحوث مستقبلية مع التفريق بين فئات البنوك الثلاثة كما تم ذكرها في حدود البحث.

References

- Aguilera, R. V., Williams, C. A., Conley, J. M., & Rupp, D. E. (2016). Corporate governance and social responsibility: A comparative analysis of the UK and the US. *Corporate Governance: An International Review*, 14(3), 147–158.
- Ahmed, K., Hossain, M., & Adams, M. (2016). The effect of board composition and board size on the informativeness of annual accounting earning. *Corporate Governance: An International Review*, 14(5), 418–431.
- Arora, P., & Dharwadkar, R. (2011). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR): The moderating roles of attainment discrepancy and organization slack. *Corporate Governance: An International Review*, 19(2), 136–152.
- Amran, A., Fauzi, H., Purwanto, Y., Darus, F., Yusoff, H., Zain, M.M. and Nejati, M. (2017), “Social Becchetti, L. and Trovato, G. (2011), “Corporate social responsibility and firm efficiency: a latent class stochastic Frontier analysis”, *Journal of Productivity Analysis*, Vol. 36 No. 3, pp. 231-246, Springer.
- Ararat, M. (2018), “A development perspective for ‘corporate social responsibility’: case of Turkey”, *Corporate Governance*, Vol. 8 No. 3, pp. 271-285.
- Aribi, Z.A. and Arun, T. (2015), “Corporate social responsibility and Islamic financial institutions (IFIs): management perceptions from IFIs in Bahrain”, *Journal of Business Ethics*, Vol. 129 No. 4, pp. 785-794.
- Bai, G., & Elyasiani, E. (2013). Bank stability and managerial compensation. *Journal of Banking & Finance*, 37(3), 799–813.
- Barnea, A., & Rubin, A. (2010). Corporate social responsibility as a conflict between shareholders. *Journal of Business Ethics*, 97(1), 71–86.

- Becchetti, L., Giacomo, S. and Pinnacchio, D. (2018), “Corporate social responsibility and corporate performance: evidence from a panel of US listed companies”, *Applied Economics*, Vol. 40 No. 5, pp. 541-567.
- Bear, S., Rahman, N., & Post, C. (2010). The impact of board diversity and gender composition on corporate social responsibility and firm reputation. *Journal of Business Ethics*, 97(2), 207–221.
- Be´dard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. (2014). The effect of audit committee expertise, independence and activity on aggressive earnings management. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23(2), 15–37.
- Branco, M. C., & Rodrigues, L. L. (2016). Communication of corporate social responsibility by Portuguese banks. *Corporate Communication: An International Journal*, 11(3), 232–248.
- Crisostomo, V.L., Freire, F.S. and Vasconcellos, F.C. (2011), “Corporate social responsibility, firm value and financial performance in Brazil”, *Social Responsibility Journal*, Vol. 7 No. 2, pp. 295-309.
- Cheng, E. C. M., & Courtenay, S. M. (2016). Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure. *The International Journal of Accounting*, 41(3), 262–289.
- Cormier, D., Ledoux, M., & Magnan, M. (2011). The informational contribution of social and environmental disclosures for investors. *Management Decision*, 49(8), 1276–1304.
- Dey, A. (2018). Corporate governance and agency conflicts. *Journal of Accounting Research*, 46(5), 1143–1181.

- Donnelly, R., & Mulcahy, M. (2018). Board structure, ownership, and voluntary disclosure in Ireland. *Corporate Governance: An International Review*, 16(5), 416–429.
- Daniel, K. (2014), “The effect of corporate social responsibility on financial performance of commercial banks in Kenya”, Unpublished Master’s thesis, University of Nairobi.
- Dusuki, A.W. (2018), “What does Islam say about corporate social responsibility (CSR)?”, *Review of Islamic Economics*, Vol. 12 No. 1, pp. 5-28.
- Dusuki, A.W. (2011), “Ethical and Social responsibility models for Islamic finance”, ISRA Research Paper, No. 28, pp. 1-38.
- El-Bassiouny, D. and Letmathe, P. (2018), “The adoption of CSR practices in Egypt: internal efficiency or external legitimation?”, *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 9 No. 5, pp. 642-665.
- Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of Political Economy*, 88(2), 288–307.
- Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983). Corporations and private property. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 301–325.
- Ferrell, A., Liang, H. and Renneboog, L. (2016), “Socially responsible firms”, *Journal of Financial Economics*, Vol. 122, pp. 585-606.
- Farook, S. (2017), “On corporate social responsibility of Islamic financial institutions”, *Islamic Economic Studies*, Vol. 15 No. 1, pp. 31-46.
- Ferrell, O.C., Thorne, D.M. and Ferrell, L. (2011), *Social Responsibility and Business*, 4th ed., South-Western Cengage Learning.

- Gill, A. (2018). Corporate governance as social responsibility: A research agenda. *Berkeley Journal of International Law*, 26(2), 452–478.
- Gangi, F., Mustilli, M., Varrone, N. and Daniele, L.M. (2018), “Corporate social responsibility and banks’ financial performance”, *International Business Research*, Vol. 11 No. 10, pp. 42-58.
- Hagedorff, J., & Vallascas, F. (2021). CEO pay incentives and risk taking: evidence from bank acquisitions. *Journal of Corporate Finance*, 17(4), 1078–1095.
- Hafez, H.M. (2015), “Corporate social responsibility and financial performance: an empirical study on Egyptian banks”, *Corporate Ownership and Control*, Vol. 12 No. 2, pp. 107-127.
- Harun, M.S., Hussainey, K., Kharuddin, K.A.M. and Al Farooque, O. (2020), “CSR disclosure, corporate governance and firm value: a study on GCC Islamic banks”, *International Journal of Accounting and Information Management*, Vol. 28 No. 4, pp. 607-638, doi: 10.1108/IJAIM-08-2019-0103.
- Hassan, A. and Salma Binti Abdul Latiff, H. (2009), “Corporate social responsibility of Islamic financial institutions and businesses”, *Humanomics*, Vol. 25 No. 3, pp. 177-188.
- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2012). Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3), 317–349.
- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2015). The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24(5), 391–430.
- Hennigfeld, J., Pohl, M., & Tolhurst, N. (2016). Foreword. *The ICCA handbook on corporate social responsibility*. West Sussex: Wiley.

- Holder-Webb, L., Cohen, J., Nath, L., & Wood, D. (2019). The supply of corporate social responsibility disclosures among U.S. firms. *Journal of Business Ethics*, 84(4), 497–527.
- Ibrahim, N. A., Howard, D. P., & Angelidis, J. P. (2013). Board members in the service industry: An empirical examination of the relationship between corporate social responsibility orientation and directorial type. *Journal of Business Ethics*, 47(4), 393–401.
- Jamali, D., Safieddine, A. M., & Rabbath, M. (2018). Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships. *Corporate Governance: An International Review*, 16(5), 443–459.
- Jiraporn, P., & Chintrakarn, P. (2013). How do powerful CEOs view corporate social responsibility (CSR)? *Economics Letters*, 119(3), 344–347.
- Jo, H., & Harjoto, M. (2021). Corporate governance and firm value: The impact of corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 103(3), 351–383.
- Jaiyeoba, H.B., Adewale, A.A. and Quadry, M.O. (2018), “Are Malaysian Islamic banks’ corporate social responsibilities effective? A stakeholder’s view”, *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 36 No. 1, pp. 111-125.
- Kent, P., & Stewart, J. (2018). Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards. *Accounting and Finance*, 48(4), 649–671.
- Kolk, A., & Pinkse, J. (2020). The integration of corporate governance in corporate social responsibility disclosures. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 17(1), 26–150.

- Kamal, M. (2013), “The role of corporate social responsibility (CSR) in the Egyptian banking sector”, available at: <https://ssrn.com/abstract52227621> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2227621>
- (accessed July 2020).
- Khreba, H.A.M. (2019), “Evaluation of the Impact of social responsibility on performance: a practical study on the banking sector in Egypt”, Master’s thesis, Faculty of Commerce, Zagazig University.
- Li, S., Fetscherin, M., Alon, I., Lattemann, C., & Yeh, K. (2020). Corporate social responsibility in emerging markets. *Management International Review*, 50(5), 635–654. Li, J., Pike, R., & Haniffa, R. (2008). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure in UK firms. *Accounting and Business Research*, 38(2), 137–159.
- Lim, S., Matolcsy, Z., & Chow, D. (2017). The association between board composition and different types of voluntary disclosure. *European Accounting Review*, 16(3), 555–583.
- Lourenco, I. C., Branco, M. C., Curto, J. D., & Eugenio, T. (2012). How does the market value corporate sustainability performance? *Journal of Business Ethics*, 108(4), 417–428.
- Mackenzie, C. (2017). Boards, incentives and corporate social responsibility: The case for a change of emphasis. *Corporate Governance: An International Review*, 15(5), 935–943.
- [Matten, D. \(2016\)](#). Why do companies engage in corporate social responsibility? Background, reasons and basic concepts. *The ICCA handbook on corporate social responsibility*. West Sussex: Wiley.

- McDonald, J. F., & Moffitt, R. A. (1980). The uses of Tobit analysis. *The Review of Economics and Statistics*, 62(2), 318–321.
- Madugba, J.U. and Okafor, M.C. (2016), “Impact of corporate social responsibility on financial performance: evidence from listed banks in Nigeria”, *Expert Journal of Finance*, Vol. 4, pp. 1-9.
- Mallin, C., Farag, H. and Ow-Yong, K. (2014), “Corporate social responsibility and financial performance in Islamic banks”, *Journal of Economic behaviour and Organizations*, Vol. 103, pp. S21-S38.
- Menne, F., Winata, L. and Hossain, M. (2016), “The influence of CSR practices on financial performance: evidence from Islamic financial institutions in Indonesia”, *Journal of Modern Accounting and Auditing*, Vol. 12 No. 2, pp. 77-90.
- Money, K., & Schepers, H. (2017). Are CSR and corporate governance converging? A view from boardroom directors and company secretaries in FTSE100 companies in the UK. *Journal of General Management*, 33(2), 1–11.
- Newson, M., & Deegan, A. (2012). Global expectations and their association with corporate social disclosure practices in Australia, Singapore, and South Korea. *The International Journal of Accounting*, 37(2), 183–213.
- Nobanee, H. and Ellili, N. (2016), “Corporate sustainability disclosure in annual reports: evidence from UAE banks: Islamic versus conventional”, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol. 55, pp. 1336-1341.
- Ntim, C. and Soobaroyen, T. (2013), “Corporate governance and performance in socially responsible corporations: new empirical insights from a Neo-Institutional framework”, *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 21 No. 5, pp. 468-494.

- OECD. (1999). OECD principles of corporate governance. Paris: OECD Publications Service. Patelli, L., & Prencipe, A. (2007). The relationship between voluntary disclosure and independent directors in the presence of a dominant shareholder. *European Accounting Review*, 16(1), 5–33.
- Porter, M., & Kramer, M. R. (2016). Strategy and society: The link between competitive advantage and corporate social responsibility. *Harvard Business Review*, 84(12), 78–92.
- Platonova, E., Asutay, M., Dixon, R. and Mohammad, S. (2018), “The impact of corporate social responsibility disclosure on financial performance: evidence from the GCC Islamic banking sector”, *Journal of Business Ethics*, Vol. 151 No. 2, pp. 451-471.
- Senyigit, Y.B. and Shuaibu, M.A. (2017), “The effect of corporate social responsibility on financial performance: evidence from the banking industry in emerging economies”, *Journal of Business Quarterly*, Vol. 9 No. 1, pp. 22-31.
- Shahwan, T.M. (2015), “The effects of corporate governance on financial performance and financial distress: evidence from Egypt”, *Corporate Governance*, Vol. 15 No. 5, pp. 641-662.
- Shahwan, T.M. and Habib, A.M. (2020), “Does the efficiency of corporate governance and intellectual capital affect a firm’s financial distress? Evidence from Egypt”, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 21 No. 3, pp. 403-430.
- Scholtens, B. (2018). Corporate social responsibility in the international banking industry. *Journal of Business Ethics*, 86(2), 159–175.
- Simpson, W. G., & Kohers, T. (2012). The link between corporate social and financial performance: Evidence from the banking industry. *Journal of Business Ethics*, 35(2), 97–109.

- Spitzreck, H. (2019). The development of governance structures for corporate responsibility. *Corporate Governance*, 9(4), 495–505.
- Starks, L. T. (2019). EFA keynote speech: Corporate governance and corporate social responsibility: What do investors care about? What should investors care about? *The Financial Review*, 44(4), 461–468.
- The Egyptian Exchange (2016), “EGX annual sustainability report”, available at: https://www.egx.com.eg/getdoc/a8c81b52-f8ba-4243-a489-2e30eb2bcecb/Sustainability-Report-2016_en.aspx (accessed January 2020).
- Van Marrewijk, M. (2013). Concepts and definitions of CSR and corporate sustainability: Between agency and communion. *Journal of Business Ethics*, 44(2–3), 95–105.